المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة بمناسبة انعقاد المناظرة الدولية الثالثة تحت شعار" :الحماية الاجتماعية :مشروع ملك"

الصخيرات ، 26 و 27 يوليوز

2022 الثلاثاء، 26 يوليوز

قصر المؤتمرات

الصخيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة الوزراء؛

السيد والي بنك المغرب؛

السيدة سفيرة الجمهورية الفرنسية بالمغرب؛

السيد المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالمغرب؛

السيدات والسادة ممثلي القطاعات والمؤسسات الوطنية والهيئات الدولية؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني أن أساهم في افتتاح أشغال المناظرة الدولية الثالثة، المتعلقة بمنظومة الحماية الاجتماعية وهو الورش الذي يعرف إصلاحا شاملا يروم تكريس مبدأ التعميم وتحقيق حكامة جيدة لضمان استدامتها، تنفيذا للرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، حيث يروم هذا الورش الإصلاحي المهم ،الذي يعد أولوية وطنية ، تحقيق آثار مباشرة وملموسة تتجسد في تحقيق العدالة في الولوج للرعاية الصحية لكل المغاربة وتحسين ظروف عيشهم وصيانة كرامتهم، وتحصين الفئات الهشة منهم، لاسيما في سياق ما أصبح يعرفه العالم من تقلبات اقتصادية ومخاطر صحية.

وضمانا للتنزيل الأمثل لهذا الورش المجتمعي، وفق الجدولة الزمنية والمحاور المحددة في الخطب الملكية السامية ، تم إحداث القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية كإطار مرجعي يحدد الأحكام والمبادئ والتوجهات والآليات لبلوغ الأهداف المسطرة المتمثلة في :

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و 2022 ؛
- تعميم التعويضات العائلية من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من الاستفادة ، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية ، وذلك خلال سنتي 2023 و 2024؛

- ثم توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد و تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

وفي هذا السياق، بادرت الحكومة من خلال برنامجها الذي يرمي بالأساس إلى تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، إلى تفعيل الإجراءات الأولوية الخاصة بتنزيل هذا الورش، حيث عملت منذ تنصيبها وفي مدة لم تتجاوز 8 أشهر على :

- صياغة وإخراج أكثر من 22 مرسوما تطبيقيا لتمكين 11 مليون من المواطنات والمواطنين من فئة غير الأجراء، وذوي الحقوق المرتبطين بهم من الاستفادة من نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض ونظام التقاعد ؛
- تسريع وتيرة تسجيل العمال غير الأجراء وذويهم، حيث تم بلوغ نسبة تسجيل تناهز 78% من أصل الفئات الفرعية المستهدفة؛
- تعزيز بنيات استقبال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر تعزيز نقط الإتصال على المستوى الوطني حيث تم بلوغ 8000 مكتب للقرب لتقريب الخدمات من المواطنين في إطار شراكات مع مؤسسات أخرى، كما تم تنظيم أكثر من 300 لقاء تواصليا على المستوى الوطني للتعريف بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض منذ منتصف نونبر.

ونتيجة لهذه المجهودات، تم تسجيل أكثر من 2 مليون منخرط وذوي الحقوق المرتبطين بهم في التغطية الصحية الإجبارية. إلا أن تحصيل مساهمات فئات العمال غير المأجورين لفتح حقوقهم لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي يتطلب تظافر جهود مختلف المتدخلين، كون إنجاح هذا الورش تحديا مجتمعيا ومشروعا للدولة بمختلف مكوناتها وليس مشروعا للحكومة وحدها.

ووعيا منها بأن تحفيز المواطنين على الانخراط في منظومة التغطية الصحية الاجبارية رهين بتحسين جودة العرض الصحي، عكفت الحكومة منذ تنصيبها على وضع رؤية هيكلية للارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية، تهدف إلى تحسين العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين ، في تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها. وقد تم في هذا الصدد، المصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 06.22 الخاص بالمنظومة الصحية الوطنية خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 13 يوليوز المنصرم، وترتكز هذه الرؤية التي تم الشروع في تنزيلها على 4 دعامات أساسية :

1. اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي؛
2. تثمين الموارد البشرية : لاسيما من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية، لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام ؛ وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين؛
3. تأهيل العرض الصحي، وذلك من خلال إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل المستشفيات، والتأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات، إضافة إلى إحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية؛
4. رقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

حضرات السيدات والسادة؛

كل هذه الإجراءات تكتسي أهمية بالغة، خاصة فيما يتعلق بتوفير الشروط الضرورية لتنزيلها، وانخراط و تظافر جهود جميع المتدخلين لإنجاحها، حتى يتسنى لنا أن نكون عند الموعد في رصد التحديات وإيجاد السبل الكفيلة لإنجازه، وذلك بفضل التعبئة الجماعية .

إن هذه المناظرة التي يشارك فيها نخبة من المفكرين والفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي، من القطاعين العام والخاص، مناسبة لنا جميعا، لترصيد المكتسبات التي تحققت في الآونة الأخيرة، وللوقوف عند أهم التحديات الاجتماعية التي يجب مواجهتها، ولاستثمار الفرص المتاحة لتمكين منظومتنا الاجتماعية من الرقي بمستوى عيش المواطنات والمواطنين.

ولي اليقين، أن نتائج أشغالها ستساهم لا محالة في إغناء النقاش وتقديم تجارب دول أخرى وطرح أفكار يجب استغلالها والعمل على تكييفها، لما يخدم هذا الورش المجتمعي بامتياز.

ولا يفوتني في الختام، أن أتوجه بالشكر الجزيل، لجميع من أسهم في إعداد هذه المناظرة الدولية الهامة، خاصة وزارة الاقتصاد والمالية و جمعية أعضاء المفتشية العامة للمالية وكذا مسؤولي القطاعات المعنية وكافة الهيئات الوطنية والدولية والشركاء.

مناظرة موفقة وناجحة، والسلام عليكم ورحمة الله.